صِناعة القرار السِّياسي

سلسلة كتيبات برلمانية 2016

bipd.org

معهد البحرين للتنمية السياسيّة

مبنى 362
طريق 3307
أم الحصم 333
ص ب 55066
هاتف 1444 1782 (973+)

صناعة القرار السياسي

سلسلة كتيبات برلمانية 2016

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لمعهد البحرين للتنمية السياسية

رقم الناشر الدولي (ISBN)

978 - 99958 - 54 - 30 - 0

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة

710/د.ع/ 2016

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص ب: 55066

هاتف: 444 821 17 973+

bipd.org

إعداد:
زَهرة صالح

المواد المنشورة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المعهد

مرسوم إنشاء المعهد

مرسوم رقم (39) لسنة 2005م (المواد الثلاث الأولى)

بإنشاء وتنظيم

معهد البحرين للتنمية السياسية

المعدل بالمرسوم رقم (41) لسنة 2008 والمرسوم رقم (81) لسنة 2009

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الإطلاع على الدستور،
وعلى قانون البلديات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2001،
وعلى المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2002 بشأن نظام انتخاب أعضاء المجالس البلدية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية،
وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2002 بشأن مجلسي الشورى والنواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب،
وعلى المرسوم بقانون رقم (55) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة - 1 -

ينشأ معهد متخصص للتدريب، يسمى "معهد البحرين للتنمية السياسية" يلحق بمجلس الشورى، ويشار إليه في هذا المرسوم بكلمة "المعهد".

مادة - 2 -

يهدف المعهد، في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية، إلى تحقيق الأغراض التالية:

1 نشر ثقافة الديمقراطية ودعم وترسيخ مفهوم المبادئ الديمقراطية السليمة.
2 توفير برامج التدريب والدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال الدستوري والقانوني لفئات الشعب المختلفة، وبوجه خاص الفئات التالية:
(أ) أعضاء مجلسي الشورى والنواب وبعد التنسيق مع المجلسين.
(ب) أعضاء المجالس البلدية وبعد التنسيق مع هذه المجالس.
(ج) العاملين في وزارات الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
3 نشر وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين وفقاً لأحكام الدستور ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
4 دعم وتنمية البحوث العلمية في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري.
5 دعم التجربة البرلمانية من خلال شرح آلياتها، وأساليب عملها، وبيان دور السلطة التشريعية الرقابي والتشريعي.
6 دعم تجربة المجالس البلدية، ودورها في خدمة الوطن والمواطن.
7 ترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون.
8 توفير البرامج المتعلقة بالدراسات الخاصة بحقوق الإنسان وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
9 دعم المراكز والجمعيات القائمة على حماية حقوق الإنسان.
10 تدريس أسس وأطر ومبادئ المشروع الإصلاحي الحديث لمملكة البحرين وفقاً لأحكام الدستور، ومبادئ ميثاق العمل الوطني.
11 تعزيز ونشر ثقافة الحوار وتبادل الرأي.
12 إعداد مؤهلين للإنخراط في العمل السياسي.

مادة - 3 -

يباشر المعهد كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه، وله بوجه خاص ما يلي:

1 تحديد برامج التدريب والدراسة والبحوث التي تلائم مختلف فئات الشعب.
2 عقد دورات تدريبية خاصة بالثقافة الديمقراطية لمختلف فئات الشعب.
3 عقد الندوات واللقاءات المختلفة لجميع فئات الشعب من أجل تنمية الوعي بالمشاركة في الحياة السياسية بمختلف أشكالها.
4 جمع ونشر وحفظ الوثائق والمبادئ والأبحاث والمعلومات الدستورية وغير ذلك مما يساعد على نشر ثقافة الديمقراطية.

كلمة المعهد

تماشياً مع أهداف معهد البحرين للتنمية السياسية في دعم وتنمية البحوث العلمية، في مجال النظم السياسية والقانون الدستوري، وبما يسهم في نشر ثقافة الديمقراطية وتنمية الوعي السياسي، يأتي كتاب "صِناعة القرار السِّياسي" للباحثة زَهرة صَالِح؛ ليسلّط الضوء على واحدة من أكثر القضايا السياسية التي تشغل حيزاً من الاهتمام في مختلف الأنظمة السياسية؛ نظرًا لتأثيراته المباشرة وغير المباشرة، على كافة مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي علاقات الدول بمحيطها الخارجي.

وتُعدّ دراسة عملية صنع القرار السياسي، مدخلاً مهمّاً لفهم طبيعة النظم السياسية في الدول، وقياس مدى تطوّرها على سلّم التقدم الديموقراطي، والذي يمكن استنباطه من حجم المشاركة المتاح في صناعة القرار السياسي، عبر الآليات التي يوفرها للأنظمة السياسة بأنواعها، إذ يمكن القول إنه كلّما اتسعت دائرة المشاركين في عملية صنع القرار السياسي - سواء كأفراد أو مؤسسات دستورية - كلّما شكّل ذلك مؤشراً على التطوّر الديموقراطي.

ويأتي هذا الكتاب في صورة دراسة بحثية تركّز على تعريف القارئ الكريم على طبيعة وهياكل صناعة القرار السياسي، في النظم السياسية المختلفة، والعوامل المؤثرة على اتخاذ القرار، سواء كانت داخلية أو خارجية، والمؤسسات المناط بها مسئولية صناعة واتخاذ القرار، كما يسلّط الكتاب الضوء على أجهزة صُنع القرار السّياسي، ومراحل وخطوات صِناعة القرار السّياسي، ومعوّقاته، مع استعراض نماذج لبعض التجارب العالمية في هذا المجال.

ويستعرض الكتاب آليّات اتخاذ القرارات السّياسية في مملكة البحرين، في ضوء مسيرتها الديمقراطية التي واكبت إطلاق المشروع الإصلاحي، الذي أطلقه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدّى، والذي أسهم في تعزيز المشاركة في صنع القرار السياسي، من خلال ترسيخ دولة المؤسسات والقانون، وتفعيل أوجه المشاركة من خلال الانتخابات والمجالس التشريعية، وتعزيز دورالمجتمع المدني، وكفالة الحريات التي تضمن حرية الرأي والتعبير، كأحد العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي.

ويجدّد المعهد من خلال إصدار هذا الكتاب دعمه للباحثين في مجالات العلوم السياسية والقانونية، مقدّراً جهودهم البحثية والعمليّة، والتي تصبّ في جهود المعهد نحو نشر وتعزيز الثقافة السياسية لدى جمهور المهتمّين، من خلال دراسات نوعيّة تغطّي كافة العلوم والمعارف السياسية، والقانونية، والدستورية، التي تهمّ القارئ البحريني، وتسهم في تنمية وعيه وثقافته السياسيّة.

المقدّمة

تعدُّ صِناعة القرارِ السيّاسي واحدة من أكثرِ القضايا السِّياسية التي تواجه صناع القرار تعقيداً على مختلفِ مستوياتِهم التنّظيمية، نظراً لتداخلِ عدد كبيرٍ من العناصر والعوامِل، وتأثرها بالبيئة السِّياسية الداخلية والإقليمية والدولية، والظّرف، والمزاجِ السّياسي الداخلي والخارجي المرتبطِ بنوعية القرار، وبطبيعة النظام وثقلهِ السّياسي، وشُخوصه الطبيعية والإعتبارية، وطبيعة التركيباتِ السُّكانية والعرقية الدينية، والآليات المتبعة في صناعة ذلك القرار، من حيث شكل النِّظام السّياسي في الدولة والمؤسّسات والأشخاص الذين يملكون حق صناعة القرار؛ بالإضافة إلى طبيعة القرار وإمتداد تأثيره الزمني والجغرافي، ولتعدد الأفكار والآراء المطروحة في عملية صناعته.

كذلك فإن القرار السّياسي بطبيعته يتعرض لضغوط خارجية وداخلية، كما أنه يرتبط إرتباطا وثيقا بالبُنية الثقافية والإجتماعية للمجتمعِ ولمراكز القوى المختلفة مثل: مؤسّسات الدولةِ الرسمية، والمؤسسّات التشريعية والرقابية، والجماعات السّياسية، وجماعات الضّغط، والرأي العام، ومؤسسّات المجتمعِ المدني.. ألخ. ويرتبط كذلك بالتركيبة السّياسية في الدولة، وبآليات إتخاذ القرارات، وبمُحددات مختلفة مثل الدستور والقوانينِ السّارية، وبطبيعة النظام ذاته، والقيم والتقاليد الخاصّة بالمجتمع.

كلُّ ذلك إضافة إلى عوامل أخرى، تكسبُ موضوعَ صناعة القرار السّياسي أهمية بالغة نظرًا لتأثيراته المباشرة أو غير المباشِرة، وعلى السّياسة العامة للدولة وعلاقاتِها الخارجية، ويترك تأثيراته على مجمل نواحي الحياة السّياسية والإجتماعية والإقتصادية.

لذلك فمنَ المهم التعرف على طبيعة صناعة القرار السياسي، وآليات إتخاذه، والعوامل المؤثرةِ على إتخاذ القرارِ سواء الداخليةِ منها أو الخارجية، والمؤسّسات المعنية بالمشاركة في إتخاذ القرار، بشكل مباشر أو غير مباشر. وأخيراً مراحل إتخاذِ القرار، وآلياتِ تطبيقه، وكيفية قياس وتقييم ردود فعل الرأيِ العام عليه، ومدى مُوائمته للحاجات الأساسية للمجتمع والدولة.

كذلك سيتم التطرق إلى التعرف على آلياتِ تفعيل القرار السّياسي داخليا وخارجيا، وتأثير البيئة المحيطة على إتخاذ القرارات؛ سواء أكانت مؤسّسات سياسية أو مجتمع مدنِي أو إعلام، أوَ مؤسسات الأبحاث والدراسات.

وفي الختام، سَيتم تناول آليات إتخاذ القرارات السّياسية في مملكة البحرين، ومدى تأثيرِ العملية الديمقراطية على سير إتخاذ القرار السّياسي، وتأثيراتِ البيئة المحلية والإقليمية والدّولية على تلك القرارات السّياسية، إضافة إلى التأثيرات المجتمعية على طبيعة القراراتِ السّياسية.

ولأن موضوع صناعةِ القرار السّياسي من الموضُوعاتِ القديمة، حيث إهتمت الكثير من الدراسات بهَذا الموْضُوع، وتشَعّبَتْ فِيه لِدَرجَةِ أنّها أفرَدَتْ لِكلّ دوْلةٍ أو نظام حكم آلية خاصة بها، تبعا لنِظام الدولة ومراكز القوى فيها وتركيباتها السّياسية والعرقية والإثنية. لذلك حاولنا جاهدين في هذا الكتاب تغطية بعضِ التجارُب العالمية وتقديمها كنماذج يسهل على المهتمين الإطلاع عليها.

آملين أن نكون قد قدمنا مساهمة، ولو بسيطة، في هذا الجانب المهمّ لا نتوقع أن تكون كاملة مكتملة، فالكمال للّه وحده، فإن أصبنا فالشكر والفضل للّه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا.

واللّه الموفق

زهرة صَالح

القرَار السّياسِي... التَّعريف والمَفهوم

بشكل عام؛ لم يتّفِق الباحثون والمختصون في علم السّياسة على تعريف واضح ومحدد لمَفهوم القرار السّياسي، بسبب تعدد المفاهيم والمداخل التي يمكن الرُّكون إليها لتحليل هذا المفهوم؛ إضافة إلى تنوعِ طبيعة الأنظمة السّياسية وآليات الحكم حول العالم، وتداخل عدد كبير من العوامل والمؤثّرات التي تختلف مِن نظام إلى آخر، ومن دولةٍ إلى أخرى، عدا عن خصوصيات المجتمعات وطبيعتها الثقافية وتركيباتها العرقية المتنوعة.

ورغم كل النظريات والتعريفات التي تناولت مفهوم القرار السّياسي؛ إلا أنه لم يتم الإتفاق على تعريف واحد ومحدد لهذا المصطلح من قبل الباحثين والمختصين في العُلوم السّياسية. وعلى الرغم من وجودِ شبْه إتفاق على أن عملية صنعِ القرار هي الطريقة التي يتم بها الإنتقال بين عناصره ومراحله؛ إلا أن الخلاف لا يزال قائماً في خطوات صناعة هذا القرار وتحليله وآليات إتخاذِه .

ومن المفيد الإشارة إلى أن القرار السّياسي يختلف إختلافا كبيرا عن باقي القرارات المتخذة في الدولة نظرا لطبيعته الخاصة؛ فهو يشمل كافة الإجراءات والتصورات والخطط التي تحدّد سياسة الدولة العامة، داخليا وخارجيا. ومن هذا المنطلق، فإن أهمية القرار السّياسي تظهر بشكل كبير في نطاق الجهود التي تبذل لإتخاذه عدا عن آثاره المباشرة وغير المباشرة على الدولة كمنطقة جغرافية، وعلى الأفرادِ كمواطنين في هذه الدولة، وعلى علاقة الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي[1].

- **التّعرِيف اللّغَوِي:**

(قرَار)؛ ومصدرها اللّغوي (قَر) بمعنى المستَقِرّ، أو ما قرّ عَليه الرّأي من الحكم في مسألةٍ ما مثل قرار الحُكومة أو قَرار المحكمة. كما تعني (قَرّ في الشّيء)؛ أي حَصَل فيه السّكن والسُّكون، وصار إلى قراره وإنتهى وثَبُت[2]، ومن ذلكَ يمكن تعريف القرار لغوياً بأنه "ما يَنتهي إلى الشيء ويستقرُّ عليه"[3].

1- مجدي عبدالكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

2- المعجم الوسيط، مادة (ق ر).

3- فواز السعيد، صناعة القرار السياسي في الدولة الاسلامية الاولى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، 2014.

(سياسِي)؛ ومصدرها اللغوي (سَاس)، بمعنى تولى أمر الناس وإرشادهم إلى الطّريق الصّحيح، وتأتي في (سَاسَ القوم) أي تولى قيادتهم وإهتم بأمورهم، و(سَاسَ الأمْر) أي توكل به ودبّره، و(ساس البلاد) أي تولى أمورها وتسيير أعمالها وتدبير شؤونها الداخلية والخارجية[4]، فكلمة السّياسي هي "كلّ مَن هو مَعني بِتدبير شؤُون البلاد وتسيير أعمالها وقيادتها"[5].

- **التّعريف الإصطلاحي:**

أشرنا فيما سَبَق إلى صعوبة وجود تعريف واحد ومحدد مُتفق عليه لمصطلحِ "صنع القرارِ السّياسي"؛ لكننا وجدنا أنّ أغلب الباحثين السياسيين إتفقوا على إطار عام وعناصِر ثابتة، حاولوا مِن خلالها تعريف هذا المُصطلح.

فالقرار بشكلٍ عام هو "إختيارٌ بين مجموعة من بَدائل مَطروحة لحل مشكلة أو أزمة، أو تسيير عمل معين"[6]؛ وعليه فإننا في حياتنا اليومية نتخذ العشرات، ورُبما المئاتِ من القرارَات التي يأتي بعضها بعد دراسةٍ وتمحيص، فيما البعض الآخر يكون عشوائيا وتِبعاً للحالة النفسية والظروف المحيطة بنا.

أما القرار السياسي، فلا يأتي إلا بعد عملية بحثٍ تفصيلية دقيقة ودراسةٍ معمقة، تُدرس فيها المشكلة بشكل واف من جميعِ جَوانبها، وتطرحُ البدائل المختلفة، وتُحدد الأولويات والمصالح على المستويين الداخلي والخارجي؛ إضافة إلى الاهتمام بردود الفعل والآثارِ المترتبة عليه، سواءٌ على الصعيدِ المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

ومن هنا يمكننا تعريفُ صُنع القرار السياسي، بحسب الدكتور أحمد ناصوري، بأنه "عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والأبعاد والمراحل؛ وتتم ضمن إطار مؤثرات وقيود محددة ومتعددة، وتضمنُ السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسّسية والسّلوكيةِ التي تُفضي إلى إتخاذ القرَار الذي يقومُ على المُفاضلةِ والموازنةِ بينَ عددٍ من البدائل المتاحة، وبما يعبّر عن علاقاتِ وتوازناتٍ القوى في المجتمعِ، ويحُقق الأهدافَ بأقلّ قدرٍ ممكنٍ من إستخدام الإمكاناتِ الماديّة والفنيّة والبشرِية"[7].

4- العجم الوسيط، مادة (س ا س).

5- فواز السعيد، مصدر سابق.

6- قتيبة السامرائي، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد 4، العدد 10، 2008.

7- أحمد ناصوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الاول، 2005.

ويَرى الدكتور صلاح السيد بيومي أنّ القرارَ السّياسي هو "الإختيارُ الإرادي الرّشيد من بين عدّة بدائل يُحقق الهدفَ أو المصلحة العامّة للقيادةِ السّياسية، آراء سياسية الدولة الداخلية والخارجية، ممّا يُحقق الفائدة لجموع المواطنين والمجتمع"[8].

ويعتبر ريتشارد سنايدَر أنّ عملية صُنع القرار هي "عملية ناتجة عن إختيار خطة ضمن عدد محدود، وذات طابعٍ إجتماعي من البدائلِ التي تهدفُ إلى صياغةِ وتحديدِ الموضوعات المُستقبلية التي يُعالجها صَانعوا القرار"[9].

أما الدكتور أحمد النعّيمي فيرى أن "عملية صُنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسّسات السياسية، والتي تقوم الأخيرة من خلالها بإختيارِ البديل المناسبِ من خلالِ المُناقشة والمُناضلة"[10].

وهنا لا بدّ من الإشارةِ والتّوضيح إلى أنّ بعضَ الخبراء والأكاديميين يستخدمونَ (صُنع القرار) و(إتخاذ القرار) في ذات المعنى، وهو إستخدامٌ بعيد عن الدقةِ والموضوعية؛ حيث أنّ (صُنع القرار) عمليةٍ أوسع وأشمل من إتخاذِ القرار، لأنّه يمر عبر حصيلة من التفاعلات والأنشطة والجهات وصولاً إلى الهدف المطلوب؛ فيما لا يحتاج (إتخاذ القرار) إلى ذات الآليات والتفاعلات المختلفة، وسنتطرق لاحقا للتفريق بين المفهومين بشكل أكثر تفصيلا.

8- صلاح السيد بيومي، علم الاجتماع السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.

9- Snyder, Richard G., H. W. Bruck and Spain, Buron, Foreign Policy Decision Making, New York, 1962

10- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسية الخارجية، دار زهران، الأردن، 2011.

عناصرُ صِناعة القرار السّياسي

مما سبق، يتّضح أنّ هناكَ عدداً من العناصرِ الهامّة في عمليةِ صُنع القرارِ السّياسي، يُمكن تلخيصَها فيما يلي[11]:

1. صُنع القرار السّياسي في الأغلب هي عمليةٌ جَماعية، تنتجُ عن تفاعلٍ بين عددٍ من المستويات ذاتَ علاقةٍ بعمليةِ إتّخاذ القرار، سواءٌ كانوا أفراداً أم مؤسسّاتٍ، مع إختلافها من نظامٍ سّياسي لآخرَ فيما يتعلق بالمُشاركين في عَملية صِناعة القرار.

2. تتركزُ الجهُود المبذوُلة في الأساسِ على تجميعِ المعلومات الخاصة بالقضية أو المشكلة المطرُوحة، وتحليلها بدقة، ومناقشتها بشكلٍ مُستفيض وتقيمّها بموضوعية، ومن ثُمّ ربطُ جميع هذه العناصر بصورةٍ دقيقة.

3. لا يتمّ إتخاذ القرارِ النّهائي عَشوائياً، وإنّما بعدَ دراسة مستفيضة للبدائلِ والإمكانات المتاحة والتوقّع الدقيق لمدى تأثيراتها المستقبلية على الصّعدين الداخلي والخارجي، ومدى تقبُّل المجتمع لها.

4. هناكَ صعوباتٍ كبيرة أمام صانعِ القرار في حصر جميعِ المتغيرات والعوامل المرتبطة بالقرار، وذلك حسب طبيعةِ القضية المُراد إتخاذ القرار بشأنها.

5. هناك صعوبة أخرى تتَمثل في التّنبؤ الدقيق بالنتائجِ المترتبةِ على صُنع القرار، وذلك تبعاً لكثير من المتغيرات المستقبلية والتداخلات المختلفة المرتبطة ببيئة إتخاذ القرار.

11- جمال علي زهران، الاطار النظري صنع القرار السياسي، شركاء التنمية، مصر.

الفرقُ بين صِناعة القرار وإتخاذِ القرار

سبقَ وأن أشَرنا إلى أنّ هناك فرقاً بينَ مُصطلحَي "صِناعة القرار" و"إتخاذ القرار"؛ رُغم أنّ البعض يستخدمُ ذات المُصطلحين للدّلالة على ذاتِ المعنى. ولكنّ الحقيقة هي أنّ عملية صُنع القرار أوسع وأشمل من إتخاذ القرار.

وفي ذلك يَرى نجم الدين الغنوم أنّ صُنع القرار هو "سلسلة الإستِجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي بإختيارِ البديلِ الأنسَب في مُواجهة موقِفٍ مُعين"[12].

ويضيف أنّ "مفهومَ صُنع القرار لا يعني إتخاذ القرار فحسب، وإنما هي عملية معقدة للغاية، تتداخلُ فيها عوامل متعددة: نفسيّة، سياسّية، إقتصادية وإجتماعية وتتضمن عناصر عدة"[13].

ويرى (طومسون) و(تودين) أنّه "وإن كان الإختيار بين البدائل يبدو نهاية المَطاف في صُنع القرارات، إلا أن مفهومَ القرارِ ليس قاصِراً على الإختيار النهائي، بل أنه يُشير كذلك الى تلكَ الأنشطةِ التي تؤدي الى ذلك الإختيار"[14].

وعلى ذلك يجبُ التفريق بين مفهومَي صنع القرار وإتخاذ القرار. فالأخير يُمثل مرحلة من الأوّل، بمعنى أنّ إتخاذ القرار يمثل آخر مرحلة في عملية صُنع القرارات.

12- نجم الدين الغنوم، صنع القرار دراسة في سيسيولوجيا الإدارة، http://www.annajah.net/arabic/show_article.thtml?id=3077

13- المصدر السابق.

14- زينب بن تركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2009.

أنواعُ القراراتِ السيّاسية

قبلَ الخوضِ في التفاصيل المتعلقةِ بصناعةِ القرار السيّاسي، لا بدّ لنا التنويه إلى أنّ هناكَ العديد من القراراتِ السّياسية التي يتمِ إتخاذها بشكلٍ يومي، إمّا على شكل قراراتٍ فردية أو جَماعية، وتتنّوع هذه القرارات من حيث كونَها روتينية أو طارئة، مؤقتة أو مستمرة؛ وكذلك مَدى تأثيرَها على البيئةِ الداخلية والخارجية[15]، ووُفقا لذلك تمّ تقسيمُ القرارات حسب النّوعية إلى ما يلي:

1. **القرار العام:** وهو القرارُ الذي يوضع من أجل تسهيلِ عمليات إتخاذِ القرارات المُستقبلية. وهو من حق السّلطة السياسية في الدول ويعبّر عنها، ويمثلُ وجهة نظرها في إدارة الدولة.

2. **القرار التطبيقي:** وهو القرارُ الصادر عن السُّلطة التنفيذية في الدولة. ويرتبط بالبيئ المحلية، ويكون عادة قراراً تنفيذياً لتشريعاتٍ أو قوانينَ تم إتخاذُها من قبل المؤسّسة التشريعية أو القضائية.

3. **القرار الإداري:** وهو القرار المتعلق بالشأن الإجرائي. ويقوم بإتخاذِه عادة موظفوا الإداراتِ المتوسطة؛ وفي الأغلب له تأثيراتٌ محدودة على بيئة العمل التي تم إتخاذ القرار فيها[16].

4. **قرار الأزمة:** وهو القرار الذي يُتخذ نتيجةَ حدوثِ عملياتِ تفاعل طارئة. يُعد هذا النوع من القرارات حالة خاصة بسبب ضيق وقت إتخاذ القرار، وقلة الخيارات المطروحة[17]. وعادة ما يتم إتخاذ هذا النوع من القرارات في حالات الحروب أو التهديد المُباشر للأمن القومي للدول، أو في حالة وقوع الكوارث، ويكون عادة مُرتبط بعدد محدود من الأفراد.

5. **القرار الإستراتيجي:** وهو القرارُ السياسي الذي يَحظى بأهمية خاصة في سياسات الدول. ويتميز بروحِ المُبادرة، ويكون ضمن الإستراتيجية العامة للدولة[18]. وفي العادة يتم اللجوء إلى الخبراء والمستشارين لدراسة وصياغة مثلِ هذا النوعِ من القرارات.

15- رحاب جلال الدين، دور شخصية الخليفة عبدالله في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية للدولة المهدية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2005.

16- سعد الدين إبراهيم واخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

17- المرجع السابق.

18- المرجع السابق.

6. **القرار التكتيكي:** وهو القرار الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد القرارِ الإستراتيجي. يهدف هذا القرار بشكل عام إلى تنفيذ القرارات المرتبطة بالسياسة العليا للدول[19].

7. **القرار التنفيذي:** وهو القرار الذي يتمّ إتخاذه يوميا. ويكون السلوك العام للدولة في الفعل وردّ الفعل[20]. ويَرتبط بالإجمال في السياسة العامة للدولة، ويعبر عن آرائها وتوجهاتِها المختلفة.

19- سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، 1983.

20- بسيوني ابراهيم حداد، دور وسائل الاتصال في صنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

أقسام القرار السّياسي

يمكن تقسيمُ القرار السّياسي، تبعا للمكانِ الجغرافي الذي يؤثر عليه؛ إلى نوعين هما:

1. القرار السّياسي الداخلي

وهو ما تتّخذه الدولة من قرارات داخل حدودها الوطنية، وبما تتمتع بهِ من حقوق سيادية، لأنها صاحبة الحق في التصرف وُفقا للقانون، وبما يُحقق مصلحة مواطنيها؛ وذلك دون مشاركة أو ضغوط في صنع القرار من جهة خارجية. وفي الأغلب يكون تأثيره مباشرا على المستوى الداخلي. ويتم إتّخاذه من مستويات مختلفة في الدولة، تتراوح بين الإدارة العليا والمتوسطة؛ حيث تمثل الأخيرة وكلاء الوزارات والمدراء العامون ومَن في حُكمهم، حسب النظام الوظيفي.

2. القرار السّياسي الخارجِي

وهي القرارات التي تتعلقُ بالسّياسة الدولية، وعلاقةِ الدّولة بمُحيطها الإقليمي والعالمي وإلتزاماتها الدولية. لذلك فمن الطّبيعي أن يتأثر القرار السّياسي الخارجي بعدد من العواملِ الخارجية، ويأخذ في الإعتبار القوانين الدّولية والإلتزامات المترتبة على الدولة.

وحيث أنّ القرار السياسي الخارجي يرتبط بالسياسية الدولية والعلاقاتِ بين الدول، فإن له أهمية كبرى تتجاوز المكان الجغرافي المحلي؛ ويصبح مَحطّ أنظار العالم، وعليه فإنّ مُستوى متّخذ القرار في السياسية الخارجية يرتبطُ بشكل أساسي برأَسِ الدولة والقيادات العليا فيها(21).

ويخضعُ القرار السياسي الخارجي للدول إلى عددٍ من المؤثراتِ الخارجية، أو ما يمكنُ أن يطلقَ عليه "العولمة"، والتي يرى البعض أنها تمسُّ سيادة الدولة وشرعيتها؛ حيث تخترق الجوانبَ الأربعة الرئيسة للدولة ذاتِ السيادة وهي: الإحتكار، والسُّلطة، والتشريع، والحدود الجغرافية. وهو ما يعني تقليص دور الحكومات في إصدار التشريعات داخل الدولة، وممارسة سلطاتها وخضوعها للمؤثرات الخارجية المختلفة(22).

21- عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران، الأردن، 2013.

22- حسن ملكاوي، أبعاد العولمة وإعادة هيكلية وسائل الإعلام، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999.

العوامل المؤثرة في صناعة القرار السيّاسي

يعتبر القرار السياسي، كغيرهِ من القرارات، عُرضةً للتأثرِ بالبيئة المحيطةِ به، سواءٌ على المستوى الداخلي أو الخارجي؛ وهو ما يجب على صانعِ القرار أخذه بعين الإعتبار، ودراسة هذه البيئة بشكلٍ مستفيضٍ ومعمق، والقيام بعمل التوازنِ المطلوب بين كل تلكَ العوامل، وإنعكاساتها، وتأثيرها على المستقبل.

أولاً: العوامل الداخلية:

وهي إجمالي المُؤثرات التي تصدرُ عن البيئة الداخلية لصانعِ القرار، وضمنَ حدوده الوطنية. لذلك من الواجبِ أخذها بعين الإعتبار، والإهتمامِ بها خلال دِراسةِ البدائلِ المختلفة. وتنقسمُ هذه المؤثرات إلى مؤثراتٍ مادية وإجتماعية وذاتية مرتبطةٍ بصانعِ القرار.

1. **المؤثرات المادية:**

- **الوضع الإقتصادي:** يلعب الوضع الإقتصادي للدّول دورا كبيرا في التأثير على عملية صُنع القرار السّياسي، وعلى سُلوك صانعيه؛ إذ أنّ الأوضاع الإقتصادية القوية تؤثّر بشكلٍ مباشر على الأوضاعِ العامّة للدولة، سواءٌ من الناحية العسكرية أو الأمنية أو السياسية، وهي ما يتيح لصانع القرار التحرُّك بمرونة أكثر في مجال السياسة الدولية، فيتخذُ قراراته بمعزلٍ أكبر عن الضغوط الخارجية[23].

ويرى بعض الباحثون أنّ نجاح القرارات السّياسية في الدول المتقدمة، يرتبط بكون النُّخب السّياسية فيها نتاج تفاعل القوى الإقتصادية المختلفة في ظل أنظمة ديمقراطية متطورة، مما يسهم في إبقاء صانعي السيّاسية مَسؤولين أمام التحوّلات الإقتصادية. بينما في بعض الدّول النامية والفقيرة، فتكون الهيمنة للقرار السّياسي في ظل تضائل أي دور لمؤسسات صناعة القرار الإقتصادي.

23- جابرييل.اية.الموندوجي، بنجهام باول الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية، الاردن، 1998.

- **الوضع العسكري:** يُعد هذا المُؤشر من وسائل قوة الدول. فالدولة القويّة عسكرياً في الأغلب تمتلك المرونة والقدرة على إتخاذ قراراتها السّياسية بإستقلالية، ودون تأثيرات خارجية؛ وبغض النظر عن حالات السّلم أو الحرب[24].

ففي حالات السِّلم، تشكل القوة العَسكرية وسيلة ضغطٍ فعالة على السلوكِ السياسي للدول الأخرى لتقبل القرار السّياسي. أما في حالة الحرب، فتمثل القوة العسكرية القوية وسيلة أساسية في الدفاعِ عن دولها ضد أي خطر خارجي يهدد سلامة ووحدة أراضيها[25].

- **الوضع الجغرافي:** من المؤكّد أن موقعَ الدولة وحجمها الجغرافي يلعبان، في كثير من الأحيان، دوراً في السلوك الخارجي لها. فحجم الدولة، وطبيعتها الجغرافية، وحدودها، ومواردها، وإمكاناتها الطبيعة كلّ ذلك يترك أثرا واضحا على طبيعة ونوعية قراراتها السياسية.

لذلك تتمتع الدول ذات المساحات الكبيرة جَغرافيا بقوة تأثير كبيرة في الساحة الدولية؛ إضافة إلى أنّ الدول التي تطل على المسطحاتِ المائية من بحار ومحيطات، تختلف في بناءِ علاقاتها الخارجية عن الدول المغلقة، إلا أن هذا الأمر ليس قاعدة ثابتة[26].

- **الوضع السكاني:** يُعتبر سكان أيَّ دولة أحد أهم عوامل قوتها، خصوصا إذا كان هناك تجانس وتوافق فيما بينهم. وبغض النظر عن الناحية العددية، خصوصاً إذا تم إستثمارهم بالشكل الصحيح؛ فليس شرطاً أن تتمتع الدول ذات الأعداد السُّكانية الكبيرة بقوة على الصعيد الخارجي. ففي بعضِ الدول ذات الأعداد الكبيرةِ، والتي تتألف من قوميّات مختلفة غير متوافقة، يصبح السّكانَ نقطة ضعف وليس نقطة قوة[27].

2. **المُؤثرات السّياسية:**

- **الأحزاب السياسية:** تُعتبر الأحزاب السيّاسية الفعالة والمؤثرة في الأنظمة الديمقراطية، حلقة الوَصل بين الجمهور والسّلطة الحاكمة. وتلعب الأحزاب السّياسية القوية والمؤثرة دوراً هاماً في منعِ قيام أنظمة إستبدادية متفردة في القرار؛ إضافة إلى دورها الفعال في القيام

24- المصدر السابق.

25- هاني الياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، 1982.

26- محمود حلمي، المبادىء الدستورية العامة.

27- بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسية، مطابع الاهرام، القاهرة، 1976.

بعمليات التخطيط السياسي والمساهمة في دفعِ السلطة لإتخاذ قرارات سياسية رشيدة ومتوازنة في صالحِ الوطن والمواطن.

بالمقابل يمكنُ رصد بعض السّلبيات لتنوع وتعدد الأحزاب السياسية في ذات الدولة؛ حيث يحاول كلّ حزب جاهداً إستقطاب أكبر عدد من المؤيدين والداعمين له، ومحاولة الهيمنة على الرأي العام، مما قد يخلق في بعض الحالات نوعاً من الإنشقاق داخل الدولة؛ فيما تعمد بعض الأحزاب إلى التعبير عن آراءها وأفكارها وأيديولوجيتها الخاصة فقط، وتقديم المصلحة الحزبية الضيقة على مصالحِ الدولة والمجتمع ككل؛ وذلك لأهداف ربما تكون شخصية أو فِئوية ضيقة، لا تمثل كلّ مكوناتِ الشعب[28].

وفي الأنظمةِ السياسية التي تسمح بقيام نشاط حزبي، تختلف قدرة هذه الأحزاب في التأثيرِ على صناعة القرار السّياسي. ففي حالة الحزبِ الواحد، كما في كثير من دولِ العالم الثالث، يتمّ إتخاذ القرارات على المستوى الحزبي أولاً، ومن ثمّ يتم تبنيها من قبل الدولة. والحال شبيه كذلك في حالة وجود أحد الأحزاب منفردا بالسّلطة في دولة ما[29].

أما في حالة وجود إئتلافٍ بين حزبين أو بين مجموعة من الأحزاب؛ فإن صِناعة القرار تتم بعملية توافقية تلبّي الطلبات الخاصة لكلّ حزب. والعكس صحيح في حالة وجودِ الأحزاب المعارضة، أو الأحزاب غير المؤثرة حيث تكون مشاركتَها في صنع القرارات ضعيفة للغاية[30].

- **الرأي العام:** وهو ما يمكن تعريفه بأنه إتجاهات الأفراد وآراءهم حول قضية معينة؛ وهو في أغلب الأحيان غير ثابت، ويتغير طِبقا للمعطيات والتأثيرات الإعلامية والإجتماعية والسّياسية المختلفة.

28- جابرييل.اية.الموندوجي وبنجامين باويل الابن، مصدر سابق. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري، مصدر سابق. محمود حلمي، مصدر سابق.

29- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

30- احمد عارف الكفارنة، التجربة الديمقراطية الأردنية، دار قنديل، عمان، 2008.

ومن المُهم الإشارة إلى تعريفِ (فلويد أولبورت) للرأي العام؛ حيث عرّفه بأنه "تعبير عددٍ كبير منَ الأفراد عن آرائهم في موقفٍ معين، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجّه إليهم، تعبيرا مُؤيدا أو معارضاً لمسألة أو شخصٍ معين أو إقتراحٍ ذو أهمية واسعة، بحيث يكون العدد ذو نسبة كافية لممارسة التأثير علىَ إتخاذ إجراء معين سواءٌ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[31].

وفي حالة صُنع القرار السّياسي، لا تستطيع الأنظمةَ الحاكمة الديمقراطية أن تتجاوز أو أن تتجاهل الرأي العام، لأنها تستمد شرعيتهَا من الشعب الذي هو صاحب السلطة، حيث يتم التعرف على الرأي العام عن طريق الإستبياناتِ والمقابلات ووسائل الإعلام المختلفة؛ خصوصاً وسائلِ الإتصال الحديثة، التي يعتبرها البعض المعبر الحقيقي عن الرأي العام.

وبطبيعة الحال، يتأثر تكوين الرأي العام بعددٍ من العوامل المهمة مثل: الأسرة، المدرسة، أماكن العبادة، وكذلك وسائل الإعلام المختلفة والخلفيّات الدينية والثقافية والإجتماعية للأفراد.

وبشكلٍ عام، لا يستطيعَ صانع القرار السّياسي في الأنظمةِ الديمقراطية أن يتخذ قراره بمعزلٍ عن تأثير الرأي العام، ليكون القرار مقبولا وناجحاً وشرعياً؛ إذ كلما إبتعد القرار عن مصالحِ ورغباتِ الشعب فسينظر إلى النظام الحاكم بأنه إستبدادي، مما قد يساهم في إبتعاد الأفراد عنه ونبذه. وبالإجمال، يتوقفُ تأثير الرأي العام على صانعِ القرار على وجود قنوات إتصال بين الجمهور وصانع القرار السّياسي، ولذلك فإنّ دور الرأي العام هنا يختلف بحسب النظام السّياسي في الدولة[32].

- **النظام السّياسي:** والذي يمكن وَصفه بأنه الهيكل الذي تتفاعل في داخله مجموعةٌ من العلاقات الإنسانية والرّغبات والإنفعالات والأفكار والإرادات والإمكانات المادّية والمعنوية، ضمن المبادىء والعلاقات المتفاعلة داخليا وخارجيا.

وللنظام السّياسي والقيادة السّياسية دور كبير في صُنع القرار السّياسي، حيث يعبّر القرار السّليم المراعي لمصالحِ الوطن والمواطن عن مستوى الديّمقراطية، والمشاركة الفعّالة لجميعِ أطرافٍ المجتمع؛ بعكسِ الأنظمة غير الديّمقراطية أو المستبدّة؛ حيث يتمّ صناعة القرارات بها إرتباطا بمصالح النظام، وبعيدا عن المصالحِ الحقيقية للمواطنين وللدولة وأهدافها؛

31- Flord Allport, Toward a science of public opinion in puplic opinion, Vo11

32- سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق.

وذلك لعدم وجود مؤسسات حقيقية فاعلة، ومؤثرة، وقادرةٍ على الدفاعِ عن مصالحِ الشعب، وهو ما يؤدي في النهاية إلى فشلِ القرار[33].

لكن يُؤخذ على زيادة حجم المشاركة في صُنع القرار السّياسي في بعض الأنظمة، بأنه يؤدي إلى فقدان السرية وإحتمالية وصول بعض التفاصيل إلى أطراف خارجية، قد تكون مُعادية، للقرار قبل إتخاذه[34].

- **الهيكل التنظيمّي لمؤسّسة صُنع القرار:** هو عبارة عن الإجراءاتِ والسّلوكيات التي تأخذها عملية صناعة القرار داخل هيكل المؤسّسة المعنية بذلك. فكلّما كانت عملية صنع القرار بسيطة وغير مُعقدة، كان من السّهل إتخاذ القرار. وهو ما يمكن ربطه بطبيعة النظام السّياسي ذاته، ديمُقراطي أو غير ديمقراطي، كما أنه يرتبطُ أيضاً من حيث طبيعة العلاقة بين السُّلطات المختلفة في الدولة ذاتها.

وتتأثر عمليةُ صُنع القرار داخلِ الدّولة بطبيعةِ الجهاز وتنظيمه. إذ تساهمُ طبيعة الأجهزةِ البيروقراطية في بُطأِ إصدارِ القرارات؛ حيث تحدُّ من رغبةِ الموظف في تحمل إتخاذ القرار، فيحتّمي بالقواعد والتعليمات، ويحمل المسؤولية والسّلطة لمن هم أعلى منه في المستوى الوظيفي[35].

- **جماعات الضّغط:** وهي عبارة عن تجمُّعات لأفراد أصحاب مصالح مشتركة تربطهم علاقات خاصة بصفة دائمة أو مؤقتة، سياسية أو إقتصادية أو مهنية؛ وتفرض عليهم نوعاً من السلوك الإجتماعي الخاص[36].

وهناك نماذج عدة لجماعات الضّغط التي تختلف بإختلاف أشكالِها وأهدافها؛ مثل جماعات الضّغط السّياسي التي تجمعها مصالح سياسية واحدة، أو جماعات الضّغط النقابي أو المؤسّسات الدينية أو العسكرية. وتختلف طبيعة هذه الجماعات عن الأحزاب السياسية بكونها لا تهدف إلى الوصول للسلطة، وإنّما تضغط لتحقيق أهدافها الخاصة.

33- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، 1980.
34- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.
35- محمد احديدو، نظرية البروقراطية، 2012، http://www.marocdroit.com/.
36- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

وتقوم جماعات الضّغط بممارسة تأثيرها على صنّاع القرار بعدد من الوسائل كالإضرابات أو المظاهرات أو بوسائل أخرى، من أجل الضّغط على الدولة لإصدار قرارات تتوافق مع مصالح كافة أفراد المجتمع، أو فئة منهم[37].

وتستخدم جماعات الضّغط عدة وسائل لتحقيق أهدافها ومصالحَها، حسب طبيعة الجماعة، وحجمها، وإمكاناتها وأهدافها؛ والتي تتنوّع بين الحوار والنقاش وإعداد الدّراسات العملية، إلى وسائل غير مشروعة مثل الرشوة أو إستخدام العنف، ومن أهمّ تلك الأساليب[38]:

- لإتّصال بالمؤسسات السّياسية وحث أعضاءها على إصدار قرارات تخدِم مصالحِ الجماعة.
- مُساندة بعضِ الأحزاب والأفراد المؤيّدين لمطالبها خِلال الحملات الإنتخابية.
- إستمالة المسؤولين الحكوميين بوسائل مشروعة أو غير مشروعة مثل الرّشاوى والهدايا.
- قد تقوم بعض جَماعات الضّغط بمخاطبة الرّأي العام لإستمالته وكسب تعاطفه في القضايا المراد إتخاذ قرار بها.
- تلجأ بعض الأحيان إلى وسائل عنيفة مثل الإضّراب عن العمل أو تسيير المُظاهرات وغيرها.

3. المؤثرات الإجتماعية بصانعِ القرار:

- **التكوين الشّخصي لصانعِ القرار:** يتأثّر صَانع القرار، ومن خلفه النظام السياسي، بعدد من العوامل البيئية الخاصّة به مثل القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية، وهو ما يترُك أثره على طريقة التّحليل والفهم للمتغيرات، وإعادة بَلورتِها بالشكل المناسب. فقد تكون القرارات عاطفية ومتسرعة لا تقترب من الواقعِ الحقيقي فيكون مصيرها الحتمِي: الفشل الذريع[39].

37- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سابق.

38- جون ج ميرشايمر وستيفن م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.

39- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

ومِن خلال دراساته التجريبية؛ إستطاع (جاك تيلور) وَضع خمسة خصائِص للشخصية القيادية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[40]:

- القُدرة العقلية والبدنية المطلوبة للأداء المقنع.
- الإهتمام بالعمل والإلمام بِجوانبه ونشاطاتِه.
- المهارة في التعبير والإتصالات عن طريق الكتابة أو الكلام بشكل واضح.
- المهارات الإجتماعية في التّعامل مع المرؤوسين، والقدرة على حَفزهم لأداء العمل.
- المهارة الإدارية التي تتطلب القدرة على التصَور، والمبادأة والتخطيط والتنظيم وتقرير عمليات إختيار وتدريب التابِعين.

- **الأيديولوجيا:** هي "مجموعة مِن الإعتقادات الثابتة والمتماسِكة حول من ينبغي أن يحكم، ومجموعة المبادىء الأساسية التي ينبغي أن تُطاع، ويخضع لها الحاكِم، وماهيّة السياسات التي ينبغي للحاكم أن يتّبعها"[41].

ولأيدولوجيا الدولة أهمية كبرى كونها أحد العناصِر الهامة في العملية السِّياسية، تبعاً لوضوحها وقدرتِها على تحقيق أكبر قدرٍ من التّوافق والتماسك المجتمعي، ويرتبط نجاح الأيديولوجيا بقُدرتِها على التغلب على المشكلات القائمة وحلها.

لذلك فإنّ صُناع القرارات السّياسية في الدّول الأيديولوجية ملتزمون بشكل كبير بالعمل وفقاً لأيديولوجيتها، والتي على أساسها يتمّ تعريف المصالح الوطنية. فتحليل الموقف والمتغيّرات والبدائل ينطلق من الأساس الفكري ب هذه الأيديولوجيا؛ وبالتالي فإنّ نجاح أيّ قرار سياسي سيرتبط بشكل مباشر بالمفهُوم الفكري للدولة، ومدى إلتزامه وتوافقه مع أيديولوجيتها[42].

40- نواف كنعان، القيادة الإدارية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1995.

41- معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014.

42- علي هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية — قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

ثانياً: العوامل الخارجية

ويُقصد بالعوامل الخارجية؛ كل المتغيرات والظروف التي تَنتج عن البيئة السّياسية خارج حدود دولة صَانع القرار، سواء أكانت مؤقته أو دائمة، وتكون في الغالب خارج إرادتها.

1. الوَضع السيّاسي الدّولي:

هو مجموع عدد من التّراكيب المختلفة، ويتكوّن من دول قوية مؤثرة إضافة الى دول ضعيفة أو معدوُمة التأثير. فالدّول القوية تكون قادرة على ممارسة التأثير في إتخاذِ القرار على الدوّل الصّغيرة أو الضّعيفة، وذلك من خلال عمليات التّرهيب والترغيب، خصوصاً على الدول التي لا تملك القدرات العسكرية أو الإقتصادية لمُواجهة الوضعِ الدولي الضّاغط؛ وهي على النقيض من الدول التي تملك قدرات إقتصادية وعسكرية من حيث تمتّعها بنوع كبير من الإستقلالية والحرّية في عمليات صُنع القرار السّياسي الخاص بها، بل وتكون لديها القدرة على فرْضه على الدول الأخرى[43].

1. الرأي العام العالمي:

المقصود بالرأي العام العالمي هو وجهات النّظر التي يتفقُ عليها أغلب سكان العالم في قضَايا محددة. ومن هذا المنطلق، فإن السلوكياتِ السّياسية العامّة للدول يجب أن تنسجم وتتسّق مع الرأي العام العالمي لإيجاد مزيد من التفاهم بين شعوب العالم، خصوصاً في القضايا الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان، والعدل، والديمقراطية، والأمن والسلم العالميين؛ إضافة إلى مُجمل القضايا والقيم الأخلاقية.

لذلك يَعْمدُ صانعوا القرارات السّياسية في أغلب الدول إلى إعتماد الوسائل السّلمية لتحقيق سياساتهم الخارجية، والتي تتمثل في الوسائل الدّبلوماسية والإعلامية وما يُعرف بالقوى الناعمة؛ وبما يُحقق التوازن في مصلحة الوطن ومصالحِ بلدان العالم الأخرى، خصوصاً في القضايا المتفّق عليها(44).

43- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

44- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سابق.

وعلى العكس من ذلك؛ فإن تبنّى أي دولة لقرارات أو سياسة خارجية مُخالفة للرأي العام الدولي يسهم في ردود أفعال سلبية وعدائية، وربّما يصل في مراحلهِ اللاحقة إلى خلق نوعٍ من التوتر في العلاقات الدولية.

مِن ذلك نرى أنّ للبيئة الخارجية دَوراً هاماً في التأثير على صِناعة القرارات السيّاسية وتنفيذها، وتنبُع هذه الأهمية في العصر الحاضر من نتيجة وجود عدد من المتغيّرات العالمية الجديدة(45)، منها:

- **وجود المنظمات الدولية،** والتي من الواضح أن لها تأثير كبير على قرارات الدول السّياسية، لكنّ تأثيرهُ يتفاوت مِن دولة إلى أخرى، بحسبِ قوّتها العسكرية والإقتصادية ومكانتها العالمية. ومِن أمثلةِ هذه المُنظمات: منظّمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

- **تأثيرات القانون الدولي في العلاقة بين الدول؛** حيث تَعْمدُ الدول إلى إتخاذ قراراتها السّياسية، خصوصاً الخارجية، ضمن القواعد العامة للقانون الدولي، وبما لا يؤثر على علاقاتها الخارجية، خصوصاً مع الدّول الحليفة.

- **التكتلات والأحلاف؛** والتي تأتي على شكل تكتّلات أو أحلافٍ سيّاسية أو إقتصادية أو عسكرية، حيث تتوَخى الدول أثناء عملية صِناعة القرارات السياسية أن لا يكونَ لها أثاراً سلبية على تحالفاتها المختلفة، خصوصاً في حالات الضعف الداخلي للدول.

45- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سابق.

* اشتهر في العقد التاسع مصطلح العولمة مع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد وذلك عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيره.

** لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام.

وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، يقول عبد الصبور شاهين عضو مجمع اللغة العربية: "فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي.. وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة ، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل". (مبارك بن عامر بقنه، مفهوم العولمة نشأتها).

2. العَولمة *

بعدَ أن تحوّل العالم إلى قرية صغيرة نتيجة ثورةِ الإتصال والتكنولوجيا، وإنتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي؛ أصبح هناك مُؤثر جديد خارجي على صناعة القرار السّياسي للدول، وهو الأثر الذي تركه مفهوم العولمة**.

تطرح العولمة مزيدًا من التحدّيات أمام إستقلال الدّول، مما يجعل صناعة القرار السّياسي أكثر تعقيداً من قبل. فعلى الرغم من إتجاه الأنشطة الإقتصادية بصورة تلقائية نحو العولمة، لا يزال صنّاع القرار السّياسي الوطني يجدون صعوبة متزايدة في أن يستجيبوا ويضبطوا إنعكاسات العَولمة لصالحِ برامج التنّمية الوطنية، والأكثر صعوبة من ذلك هو، إتخاذ قرارات سياسية وطنية تعكس قوّة الدولة وإستقلاليتها[46].

مستويات صناعة القرار السّياسي

تختلف مُستويات صِناعة القرار السّياسي في أي دولة بناء على نوعِ القضية أو المشكلة المُراد إتخاذ قرار فيها، وطبيعة النظام السّياسي ذاته. وفي العادة تكون هذه المستويات ضمن إطارين إثنين[47]، هما:

1. القضايا ذات المستويات العاديّة أو الروتنية. وهي القضايا التي يُمكن إتخاذ قرارات فيها من مستويات وظيفية عادية أو متوسطة في هيكل صناعة القرار. ومثال على ذلك، القرارات الروتينية التي يتم إتخاذها من المدراء العامون في وزارة الخارجية، أو المؤسّسات ذات العلاقة[48].

2. القضايا ذات المستوى عالي الأهمية؛ وهي في الأساس القضايا التي يُمكن أن تهدد الأمن القومي للدولة، أو تَمس سيادتها ومصالحها العُليا وإستقلالها ووحدة أراضيها. وهنا لا بد من إتخاذ القرارات على مستويات عالية جداً في النظام السّياسي؛ ويمكن أن تكون مؤسّسات الحُكم أو الرِّئاسة أو المؤسّسات الدائمة مثل مجلس الوزارء أو مؤسسات مؤقتة يتم

46- إعادة التفكير في التربية والتعليم.. نحو صالح مشترك عالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، 2015.

47- عبدالفتاح حسين ذياب، طريقك إلى الإدارة الفعالة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1999. هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

48- قتيبة مخلف عباس، مصدر سابق.

إنشاءها على مستوى عال، وتتكون في العادة من عدد من الأفراد ذوي مستويات وظيفية عالمية لمواجهة ظروف طارئة[49].

هياكل صنع القرار السّياسي

تمر عملية صناعة القرار السّياسي في هياكل خاصة ومحددة، وهذه الهياكِل هي المسؤولة عن صناعة هذا القرار. وتختلف هذه الهياكل تبعاً لطبيعة نظام الحكم في الدولة، ومستوى الدّيمقراطية، ووجود المؤسّسات التشريعية، ونظام قضائي حرّ؛ ويمكن تقسِيم هذه الهياكل تبعاً لطبيعتها إلى هياكل رسمية وغير رسمية.

أولاً: الهياكل الرسمية

1. **الدستور:** وهو مجموع القواعد القانونية التي تبين شكل الحكم والتنظيم السّياسي للدولةِ، وطبيعة العلاقة بين السّلطات المختلفة (التشريعيّة والقضَائية والتنفيذية)؛ وهو في أغلب دول العالم مادّة مكتوبة تخضع جِميع مؤسّسات الدولة وأفرادها له. ومن أجل ذلك، لا يمكن لأي سلطة من سلطاتِ الدولة أن تتجاوز الدستور في قراراتها أو أعمالها، وإلا فقدت صفتها الشرعية ودستورية وجودها[50].

ويضمن الدّستور في الغالب وجود رقابة حقيقية على القوانين والقرارات الصّادرة من سلطات الدولة؛ إما بشكل قضائي في المحكمة الدّستورية، أو بشكل الرقابة السّياسية على دستورية القرارات والقوانين المُتخذة.

- **السّلطة التشريعية:** وهي السلطة المنوط بها سن وتشريع القوانين المطابقة لأحكام ومواد الدستور، ومن ثم مراقبة تطبيقها بشكل قانوني من قبل السُّلطتين القضائية والتنفيذية[51]. وتعتبر السلطة التشريعية من أهّ السلطات لأنها المُمثلة للشّعب من خلال نوابهم في المجالس التشريعية.

تتلخّص مهام السلطة التشريعيّة فيما يلي:

- سنّ القوانين والتشريعات في الدولة وُفق الآلياتِ والأنظمةِ المتبعة.

49- قتيبة مخلف عباس، مصدر سابق.
50- محمود حلمي، مصدر سابق.
51- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سابق.

- إقرار الموازنة العامة للدولة، ومراقبة صرف الأموال.
- مُراقبة أعمال السلطة التنفيذية، ومُسائلةِ الوزراء وإستجوابهم.

- **السلطة القضائية:** وهي السلطة المنوُط بها تطبيق القوانين والحفاظ على أحكام الدّستور، وعدم تجاوز السلطات أو التعسف في تسيير أعمالها. فوجود سُلطة قانونية قوية ومستقلة، يحقّق مبدأ دولة العدل والقانون، والتي هي أسمى طموحات الشعوب. وتتكون السلطة القضائية من رجال النّيابة والقُضاة على إختلاف درجَاتهم وأنواعِ المحاكم[52].

- **السلطة التنفيذية:** وهي السّلطة المُتخصصة في تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ضمن ضوابط وأُسس رسمية. وتتكون هذه السّلطة من مجلس الوزارء، وجميع موظفي الدّولة بمختلف مستوياتهم الوظيفية.

ثانياً: الهَياكل غيرِ الرسمية:

1. **الأحْزاب السّياسية:** وهي القنوات الوَسيطة بين أفراد الشعب ونظام الحُكم. ويُمكنها إنْ كانت قوية ولديها الخبرات الكافية، أن تقدم مجموعة من الخيارات والبدائل أمام صناع القرار.

2. **النخب السّياسية:** وهي مجموعات نَخبوية من أصحاب الخبرات والتجارب والأكاديميين التي يمكنها أن تطرح البدائل بناء على خبرات وآراء علمية بما يساعد في إتخاذ قرار سياسّي فعال ومؤثر.

3. **جماعات الضّغط:** وهي مؤسّسات المجتمع المدني بمختلف تسمياتها، مثل النّقابات أو الجمعيات المِهنية أو منظمات النفعِ العام الأهلية أو الصّناديق والمؤسّسات الخيرية؛ حيث يمكنها أن تقوم بوظيفة الإتصال مع الحكومة وتعبئة الرأي العام، مما يحقق تأثيرها الواضح على مسار صُنع القرار السّياسي في الدولة.

4. **الرّأي العام:** وهي المقياس الذي يمكنه معرفة آراء وإتجاهات الأفراد من خلال أدوات وآليات محددة ومعروفة. كذلك يمكنها قياس مَشروعية النّظام السياسي في الدول بما يتوافق مع قدرته على تحقيق المطالب الشعبية.

52- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مصدر سابق.

5. **وسائل الإعلام:** تعدّ الصّحافة ووسائل الإعلام الحرّة في الأنظمة الديمقراطية المُرشد لصانعي القرارات السّياسية، لأنها تُعبر عن تطّلعات الأفراد ورغباتهم وطموحاتهم ورؤيتهم للأحداثِ والقضايا المختلفة.

أجهزة صُنع القرار السّياسي

يعتمد وجود هذه الأجهزة من عدمه تبعاً لطبيعة النظام السّياسي في الدولة ووجود وضع ديمُقراطي[53]. ولكن بالإجمال فإنّ الدستور هو المُحدد الأساس للجهاز المسؤول عن إتخاذِ القرار السّياسي، إلى جانب وجود أجهزة فرعية متخصصة داخل النظام تشارك في عملية صنع القرار السّياسي.

وبالإجْمال فإن صناعة القرار السّياسي، خصوصاً فيما يتعلق بالسّياسة الخارجية أو الأمن القوْمي أو حالات إعلان الحرب أو الطوارىء؛ تتمّ داخل وحدات أو مجموعات صغيرة، وتكون في عدد من الأشكال المختلفة[54] هي[55]:

1. **مجموعة القائد المُسيطر:** وفي هذا الشكل يأخذ القائد الدّور المحوري، والقيادي والنهائي في صُنع القرار؛ فيما ينحصر دور باقي أعضاء المجمُوعة في دعم دوره دون أي إعتبار لآرائهم. وهي حالة من الإستبداد أو الحُكم غير الرشيد، وتوجد عادة في الأنظمة غير الديمقراطية في كثير من دول العالم الثالث.

2. **مجموعة القائد — المُستقلين:** وفي هذه المجموعة، يكون للأعضاء إستقلال نسبي بسبب إنتمائهم لمراكز مستقلة داخل الدولة. ويكون للأعضاء في هذه المجموعة وجهات نظر خاصة؛ وفي هذه الحالة يكون دور القائد الإستماع لوجهات النظر المختلفة داخل المجموعة، ومن ثم إتخاذ القرار.

3. **مجموعة القائد والمفوّضين:** وتكون آراء أعضاء هذه المجموعة مُرتبطة بالجهات التي يمثلونها. لذلك فهم يعملون على محاولة إقناعِ القائد بوجهة نظرهم، إضافة إلى سَعيهم لتكوين تحالفات مع أعضاء آخرين.

53- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.
54- محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية.
55- احمد عارف الكفارنة، مصدر سابق.

يُعاب على هذه المجموعة أن قراراتها تكون بطيئة للغاية، وربما لا تتناسب مع القضايا الطارئة المعروضة، والتي تتطلب إتّخاذ قرار سريع. وفي الإجمال تكون قرارات هذه المجموعة غير واضحة، نتيجة محاولات التّوفيق بين الآراء المختلفة في داخلها.

4. **المجموعة المُستقلة:** وتتساوى في هذهِ المَجمُوعة السّلطة بين الأعضَاء المُشاركين. ويقتصِر دور القائد فيها على إدارة الحِوار. فيما تتوّزع مسؤولية إتخاذ القرار على جميعِ الأعضاء.

5. **مجموعة المفوّضين:** أعضاء هذه المجموعة مفوّضين ويُمثلون هيئات مختلفة داخِل الدولة. وتعتمد هذه المجموعة على المُساومات والمُناوضات بين أعضائها؛ لكن يعاب عليها البطء الشّديد في إتخاذ القرارات، وتتبنى الحلول الوسطية التي ربما تكون غير واضحة المعالم، تفادياً لأي خلافات بين أعضاء المجموعة.

مراحل صناعة القرار السّياسي

تمرّ صناعة القرار السّياسي بعددٍ من المراحل المثالية والمنظمة، التي تسهم في إضفاء نوعٍ من الرّشادة عليه، وتحقيقِ الأهداف المتواخاة منه. وقد إختلف علماء السياسية في تحديد عدد هذه المراحل بناء على طبيعة النظام السّياسي في الدولة، والهياكل المسؤولة عن صناعة القرار، ومدى تأثّر صُناع القرار السّياسي بالمؤثرات الداخلية والخارجية؛ ولكن هناك إجماعٌ على ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في التالي[56]:

1. **مرحلة ما قبل صناعة القرار:** وهي مرحلة تمهيدية يتمّ فيها ملاحظة القضية أو المشكلة التي تتطلب حلاً ما. ويمكن إطلاق إسم "التأمل والإستيعاب" على هذه المرحلة.

2. **مرحلة صُنع القرار:** وهي المرحلة التي يتمّ فيها تقييم ودراسة معطيات القضيّة أو المشكلة، والعمل على طرحِ البدائل المتاحة للتعامل معها في الهيكل المنوط بهذا المستوى من القضايا.

   وعادة ما تتسم هذه المرحلة بالغموض والسرية، خصوصا في القضايا الكبرى، والقضايا التي تمس سيادة الدول ووضعها الأمني.

3. **مرحلة ما بعد القرار (مرحلة التّنفيذ):** وهي المرحلة التي يتم فيها إعلان القرار، وتهيئة البيئة المناسبة لإنجاحه؛ ومن ثم تتم متابعة تنفيذ القرار وتقييّم مدى نجاعته في تحقيقِ

56- جمال علي زهران، مصدر سابق.

الحل الأمثل للقضية، من خلال ردود الفعل المختلفة، مع الإستعداد التامّ للتعامل مع تبعاته ومحاولة تصحيح أي آثار سلبية له قد تظهر.

خطوات صِناعة القرار السّياسي

هناك عددٌ من الخطوات التي يجب على صانعِ القرار السّياسي العمل بها حتى يتمّ إتخاذ أفضل القرارات وأنسبها للتعامل مع القضية المطروحة، والذي من شأنه أن يحقق المصلحة العليا للدولة ومصلحة المواطنين، وهذه الخطوات هي:

1. **تشخيص المشكلة:** تعدُّ هذه الخطوة هامة للغاية، لأنّ التشخيص الصحيح والدقيق للمشكلة، وفهم أبعادها وأسبابها الحقيقية يسهم في خلق قرار سياسي رشيد وفعّال. ويتمّ ذلك من خلال الإطلاعِ على كافة المعلومات حول القضية أو المشكلة، والتعرف على أبعادها وتأثيراتها على الوضع الداخلي والخارجي على حد سواء.

ومن المفيد هنا التأكيد على ضرورة أنْ لا يخضع صانع القرار السيّاسي إلى مِنهاج أو أسلوب واحد في دراسة القضية / المشكلة؛ لأنّ نوعية المعلومات ودقتها وسرعة توفيرها، سيكون لها أثر كبير على القرار النهائي. وبالتالي فإنّ القرار الفعّال والناجح يرتبط دائما وأبدا بالمعلومات الدقيقة والسّليمة، وعلى العكس من ذلك؛ فإنّ قصور هذه المعلومات أو عدم دقتها، سيؤدي إلى الإعتماد على التّوقعات الشّخصية لصانع القرار ذاته، والتي قد تخضع لإعتبارات عاطفية أو شخصية أو غير مِهنية.

ويتمّ الحُصول على المعلومات عن القضية/المشكلة من خلال التقارير التفصيلية التي يتم تزويد صانع القرار بها من المؤسّسات المختلفة داخل الدولة أو خارجها؛ إضافة إلى جمع المعلومات من وسائل الإعلام المهنية والبعثات الدبّلوماسية والمؤسّسات الأمنية وغيرها[57].

2. **تحديد البدائل:** وهي الخطوة التي يتم من خلالها دراسةُ كافة الخيارات المَطروحة لحل المشكلة/القضية، مع مقارنتها بمواقف وقرارات سابقة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؛ بما يُحقق الأهداف المطلوبة وتجاوز الأزمة بأَقلّ الخسائر وأقصر الطرق[58].

57- ماجدة العطية، سلوك المنظمة، دار الشروق للنشر، عمان، 2004. عبدالفتاح حسين ذياب، مصدر سابق. هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

58- محمد التكريتي، صناعة القرار (محاضرات)، ملتقى التطوير الإداري، اسطنبول، 2006. عبدالفتاح حسين، مصدر سابق. هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

ويُعتبر إختيار البديل المناسب أحد أهم الخُطوات في عملية صناعة القرار، ويعتمد هذا الإختيار على عدد من المعايير المهمة[59]، وهي:

- أنّ كل البدائل مطروحة من أجل إتخاذ القرار السليم.
- أنْ لا يتعارض البديل المطروح مع الأهداف العامّة للدولة.
- دراسة المكاسِب التي يمكن تحقيقها من إختيار أحد البدائل المطروحة.
- مقاربة الخسائر المُتوقّعة بحجم المكاسب ودرجة المخاطرة.
- دراسة حجم الجُهد والوقت المطلوبين لتنفيذ القرار النهائي.
- دراسة كفاءة البديل من حيث إستغلاله للموارد المتاحة (المادّية والبشرية).

3. **إتخاذ القرار:** وهي الخطوة التي يتم فيها إختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة أمام صَانع القرار، على أساس إعتباره الأنْجَع في حل القضية القائمة، لما فيه من مواصفاتٍ تتناسب مع الإمكانات السياسية والإقتصادية المتاحة، والهدف المطلوب منه.

ويتمّ إتخاذ القرار في المستوى الهيكلي المختص بطبيعة القضية/المشكلة، والذي يعتمد في الأساس على حجمها، ومدى تأثيراتها على الدّولة من حيث الصعيدين الداخلي والخارجي.

تجدر الإشارة إلى أنّ إتخاذ القرارات بصورة جماعية، يعكس مستوى التفاهم والدّيمقراطية في النظام الحاكم. كذلك فإنّ له مزايا كثيرة أهمها: تنوع الأفكار والآراء بسبب تنوع مهارات وخبراتِ المعنيين في صِناعة القرار، والقدرة الكبيرة على تصّحيح الأخطاء، وكذلكٍ فإن صناعة القرار بشكل جماعي يسهم في جعله أكثر قبولا لدى عموم الجمهور، وقابلا للتّنفيذ[60].

59- جمال علي زهران، مصدر سابق.

60- ماجدة العطية، مصدر سابق.

4. **المتابعة والتقييم:** وهي الخطوة الأخيرة؛ حيث يتمّ فيها تقييم القرار المتخذ، ومتابعة تنفيذه على أرض الواقع بالصورة الصحيحة بناء على الأهداف الموضُوعة له؛ كذلك تقويم أية معوّقات أو إنحرافات قد تواكب عملية التنفيذ[61].

ويعتمد نَجاح تنفيذ القرار على عدد من العوامل أهمّها:

- أنْ يكون القرار سليماً ومناسباً لمواجهة الموقف.
- أنْ يكون هناك جهازاً تنفيذياً ذو كفاءة عالية.
- أنْ يتمّ إختيار وسائل التنفيذ المناسبة لطبيعة القرار.
- أنْ يتضمّن القرار قدرا من المرونة لمواجهة أية طوارىء أو مُعوّقات أثناء التنفيذ.

مُعوقات صِناعة القرار السّياسي

مما لا شكّ فيه أنّ أية عملية إنسانية قد تتعرض لعدد من العوامل التي تسهم في إعاقة عملها وصعوبة إنتاجها؛ إذ من المفترض أن تتم عملية صِناعة القرار السّياسي بأعلى مستويات العقلانية والرشد، على إعتبار أنها خلاصة عدد من الأفكار والتصوّرات والبدائل التي تتم مناقشتَها، وتنقيحها، وتبادل الآراء فيها من قبلِ خبراء ومستشارين على مستويات عالية أكاديمياً وعملياً.

وعلى الرغم من توخّى أقصى درجات الحرص في عملية صناعة القرار السّياسي؛ إلا أنّ بعضها قد يأتي بنتائج عكسية لا تتوافق مع الأهداف الموضوعة أصلا؛ ولا تُعالج القضية/المشكلة التي تمت دراستها ووضع القرار لمعالجتها.

لذلك يُمكن التعامل مع بعض هذه المعوقات في مرحلة التغذية العكسية أو الإسترجاعية؛ في ظلّ وجود آليات المعالجة الصحيحية، والقدرة على التعامل مع المُستجدات والحالات الطارئة. أما البعض الآخر من المعوقات، فقد تكون خارج نطاق سيطرة صانع القرار، أو الأجهزة المعنية في التنفيذ؛ ويمكن تلخيص هذه المُعوقات في الآتي[62]:

61- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.
62- هاني الياس الحديثي، مصدر سابق.

1. رفض بعض إتجاهات المجتمع التقليدية لتحليل بعض الخيارات والبدائِل الواقعية، أو ربما الأكثر تناسبا من غيرها مع الموقف الذي يتمّ إتخاذ القرار بشأنه، مما يدفع صانع القرار لترجيحِ خيار أقل واقعية يكون من الصّعب تنفيذه لاحقا على أرضِ الواقع.

2. عدم القُدرة على إجراء الموائمة بين الأهداف الإستراتيجّية والقرارات الواقعيّة.

3. إختيار سياسة معيّنة تؤدي إلى تداخلها مع سياسة أخرى، وهو ما يُسهم في قرار غير رشيد، لا يمكن تنفيذه لإحتوائه على أنماط غير متناسقة.

4. قد يَميل بعض المشاركين في صِناعة القرار إلى الإنحياز لمواقف معينة، أو مصالح لا تتوافق مع إهتمامات أغلبيّة الجمهور؛ مما يسهم في خلق نوعٍ من عدم الثقة في أهداف القرار أو موْضوعيته.

5. على الرُّغم من سعي صَانع القرار إلى وضعِ قرار متوازن، وملائم لطبيعة القضية/المشكلة؛ إلا أنّه لا يستطيع الحصول على تأييّد جماهيري كافٍ له؛ عندها قد يلجأُ إلى قرار أقلّ ملائمة للقضية، لكنّه أكثر تقبلا من الجمهور.

6. قد يُؤدي إختلاف الخبرات والخلفيات العملية والفكرية والأيديولوجية بين صنَّاع القرار الواحد، الى صناعة قرارات خاطئة وغير رشيدة، ويكون هذا السبب أحد مشاكلِ مؤسّسة إتخاذ القرار.

7. قد لا يصل إلى صنّاع القرار كل الخيارات البديلة الممكنة. وبالتالي فإنّ إختيارهم للبديل الأمثل يتعلّق بما عرض عليهم فقط؛ في حين قد تكون هناك بدائل أكثر واقعية ومناسبة لطبيعة القضيّة أو مشكلة لم يتم عرضها عليهم.

8. قد تتداخل الأهواء الشخصية لدى صانع القرار إلى عدم النظر في بعض البدائلِ المطروحة، والتي قد تكون مناسبة أكثر لطبيعة القضية أو المشكلة المطروحة.

9. نتيجة لوقوعه تحت ضغطِ الوقت والظرف، خصوصاً في حالة إتخاذ القرارات الطارئة، قد يعجز صانع القرار عن إتخاذ قرار يتّسم بالفاعلية والموضُوعية.

10. عدم قُدرة الأجهزة المساعدة لصناع القرار على فَرز المعلومات وتَوثيقها وتفسيرها بطرق فنية، وإيصالها إلى صَانع القرار قد تسهم في صناعة قرار ضعيف. لذلك فمن المهم توفّر

الأجهزة والطواقم الفنيّة المساعدة، والتي تكون على مستوى عال من الكفاءة والقدرة على تنفيذ الأعمال المَنوُطة بها، ولديها القُدرة على العمل تحت وطأةِ الظروف الضّاغطة.

11. قد يفشل صَانع القرار في مُقاربة التجارب المشابهة أو التاريخِية مع القضيّة أو المشكلة المطروحة أمامه؛ وهو ما يؤدي إلى تكرار فشل القرار وعدم القدرة على إصلاحِ الأخطاء.

12. قد يؤدي ضعف أداء أجهزة التّواصل في مؤسّسات صنع القرار إلى تأخير المعلومة أو تشويهَها أو ضياعها، وهو ما ينتج عنه فوضى وتشويش ومناخ غير مناسب لإتخاذ القرار الفعّال.

13. قلّة المعلومات الضّرورية المُراد تحليلها ومعالجتها، أو عدم دِقة البيانات نتيجة تعدُّد المصادر، مما يُوجب وجود متخصصين قادرين على فرزِ المعلومة، وتقييم المهم منها.

14. عدم قدرة صانع القرار على تقديرِ عناصر القوّة والضّعف في الدولة، وهو ما يخلق قرارا ضعيفا غير قابل للتطبيق[63].

القرار السّياسي الرّشيد

تهدفُ كلّ القرارات السّياسية وغير السياسية، في الإجمال، إلى إحداثِ أثر واضح على المجتمع، أو على السياسة العامّة للدولة. وهو ما تنعكسُ آثاره على موقفِ الدولة، سواءٌ على الصّعيد الداخلي أو الخارجي. بمعنى أنّ القرار لا يتم إتخاذه لذاته، وإنما لإحداث أثر أو حل مشكلة، أو إنهاء قضيّة ما؛ وبالتالي فمن الضّروري أن يتسم هذا القرار بالرُّشد لإحداث الأثر المُتوخى منه.

ونعني بالقرار الرّشيد، هوذلك القرار الذي يحقق الأهداف التي من أجلها إتُّخذ، وهي مسألة نسبية؛ حيث تختلفُ نظرة الأفراد، وحتى الجماعات بمدى رُشد القرار، وهو ما يعتمد على طبيعة المشكلة محل القرار، وموافقة الأفراد عليها أو من مُتخّذي القرار.

ولكي يتّخذ صانع القرار قرارا فعّالا يترجم على أرضِ الواقع في صيغةِ عمل واضحة، لا بدّ من إستخدام المنهاج العلمي والبَحثي الفعّال، وإستعراضِ القضايا والمسائل المطروحة وُفق تسلسلٍ منطقي، ودِراسة مستفيضة لجميعِ الجوانب؛ مع الأَخذ في الإعتبار مكامِن القوّة والضّعف،

63- Andrew Scout, The Funtioning of International Political System, the Macmillan, New Yourk, 1967
وأيضا: فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، ميريت للنشر، القاهرة، 2001.

والإعتبارات الزّمانية والمَكانية والإمكانات البشرية والمادية المتاحة لتنفيذ القرار. ولأجلِ كل ذلك، لا بُد من مجموعة من الإفتراضات في القرار التي يمكن تلخيصها فيما يلي[64]:

1. وُضوح المشكلة: بمعنى أنْ تتوفّر لدى صَانع القرار كافة المعلومات المتعلقة بالمشكلة أو القضية.

2. أنْ تكون هناك مجموُعة من الخيارات والبدائل المعروفة النتائج.

3. أنْ يتمّ إختيار البديل الذي يُحقق أعلى فائدة ضمن الإمكانات والظّروف المحيطة.

نمُوذج مملكة البحرين في صِناعة القرار السّياسي

1. تُعدُّ مملكة البحرين أحد النّماذج المتطورة في صناعة القرار السّياسي الرّشيد والفعّال الذي يُلبي إحتياجات ورغباتِ جمهور المواطنين، ويحقق المصلحةِ العليا للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ تبعاً للحالة السّياسية التي تعيشها، والتي تتميزُ بمستوى عال من الديمقراطية، والمُشاركة الشّعبية، والإهتمام الكبير الذي تُوليه الدوّلة لما يُفرزه الرأي العام المحلي، خصوصاً بعد تدّشين المشروع الإصْلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدّى.

2. وللتعرّفِ على آليات صناعة القرار السّياسي في مملكة البحرين، لا بدّ لنا بداية من التعرف على الهيكل القانوني والدّستوري لنظام الحكم؛ ومن ثمّ سنتطرق إلى آليات صناعة القرار والمؤسسّات الرّسمية والشّعبية التي تسهم في ذلك.

64- ماجدة العطية، مصدر سابق.

الهيكل القانوني والدّستوري لمملكة البحرين

تخضعُ مملكة البحرين لدُستور عصري حديث تمّ إصداره في 14 فبراير 2002 وتعديلاته اللاّحقة[65]؛ حيث حدّد الدّستور الشّكل القانوني للدّولة، ولنظام الحكم والمقوّمات الأساسية للمجتمع، والحقوق والواجبات العامة، إضافة إلى سُلطات الدولة المختلفة (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، والشؤون المالية.

وقد أخذ دسُتور مملكة البحرين بنظام الحُكم الملكي، حيث أنّ الملك هو رَأس الدّولة، مع الفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ والتأكيد على إستقلاليتها وتحديد صلاحيّاتها ودورها وواجِباتها وعلاقاتِها البينية، حيث تتكون السُّلطات في النظام البحريني من:

أولاً: المَلك

نصّت الفقرة (ب) مِن المادّة (32) من دُستور مملكة البحرين على أنّ "السلطة التشريعية يَتولاها الملك والمجلس الوَطني وفقاً للدستور. ويتولّى الملك السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وبإسمه تصدُر الأحكام القضائية، وذلك كلّه وُفقاً لأحكام الدّستور"[66].

ويشير هذا النّص إلى الوضع الدّستوري لجلالة الملك في مملكة البحرين، بإعتباره رأس السلطات الثلاثة. وله الحقّ المُطلق في مُمارسةِ مهامه بشكل مباشر، أو بواسطة وُزرائه لأجل "حماية شرعية الحكم، وسيادة الدّستور والقانون" (الفقرة ب المادة 33 من الدّستور)[67].

ثانياً: السلطة التنفيذية:

تتشكل السُّلطة التنفيذية في مملكة البحرين بموجب نص المادّة (44) من مجلس الوزراء الذي يتكون من " رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء"[68].

65- صادق جلالة الملك على دستور مملكة البحرين في 14 فبراير 2002، ونشر في الجريدة الرسمية في ملحق العدد (2517) الصادر بتاريخ 14 فبراير 2002.
كذلك تم إجراء تعديلات في دستور مملكة البحرين عام 2012، حيث صادق جلالة الملك في 3 مايو 2012 على تعديل 19 مادة وإضافة مادة جديدة إلى دستور مملكة البحرين لعام 2002، وقد نشرت في الجريدة الرسمية في العدد (3050) الصادر في 3 مايو 2012.

66- دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

67- دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

68- دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته

وقد حدّد الدّستور البحريني في الفَصل الثاني منه "السلطة التنفيذية" صَراحة عمل وصلاحيات أعضاء مجلس الوزراء وهي[69]:

1. مُراعاة مصالحِ الدولة.
2. رسْمُ السّياسات العامّة للحكومة، ومتابعة تنفيذها.
3. الإشراف على سير العمل في الجهاز الحكومي.

ثالثاً: السلطة التشريعية

تتكون السلطة التشريعة في مملكة البحرين بحسب الدستور من المجلس الوطنيّ؛ الذي يتكون من مجلسين: مجلس الشّورى ومجلس النوّاب[70]. يتألفُ مجلس الشّورى من 40 عضواً يعينون بأمر ملكي[71]؛ فيما يتألف مجلس النوّاب أيضاً من 40 عضواً يتمّ إنتخابهم بشكل سري ومباشر من قبل المواطنين البحرينيين[72].

وقد حدّد الدستور البحريني في الفصل الثالث من الدّستور "السلطة التشريعة"، سلطات وصلاحيات المجلس الوطني بِشقيه "النّواب والشّورى"[73].

وفيما يلي أهم الصلاحيات التي منحها الدّستور البحريني لمجلسِ النوّاب:

1. سنُّ القوانين وتعديلها وإلغائها.
2. الرّقابة والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية.
3. مناقشة وإقرار برنامجِ الحكومة.
4. مناقشة واقرار الميزانية العامّة للدولة.
5. التصديق على المُعاهدات والإتفاقيات الدّولية التي تُوقعها الحكومة.

69- الفقرة (أ) من المادة (47) من دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.
70- المادة (51) من دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.
71- المادة (52) من دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.
72- المادة (57) من دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته
73- دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

6. إقتراح تعديل الدستور وإقتراحِ القوانين.

7. توجيه الإستجوابات إلى الوزراء عن الإمور الداخلة في أمور إختصاصهم.

8. طرحِ الثقة بالوزراء.

9. مناقشة السيّاسة العامّة للدولة.

10. تشكيل لجان تحقيق في الأمور الدّاخلة في إختصاصه.

وقد أوضَح الدّستور البحريني والنظام الدّاخلي لمجلسي النّواب والشّوري الآليات المتبّعة في سنِّ القوانين والتشريعات، والمصادقة على المراسيم الملكية بشكل مُنصل.

ولحماية حقوقِ أعضاء مجلسي النواب والشورى في إبداء آرائهم ومُناقشة القضايا العامة أثناء فترة وجودهم في المجلس، نصّ الدستور على أنه "لا تجوز مؤاخذة عضو في كلّ من مجلس الشّورى أو مجلس النّواب عمّا يُبديه في المجلس أو لجانه من آراء أو أفكار"[74]. وإستثنى من ذلكَ المسَاسُ بأسس العقيدة ووِحدة الأمة، أو بالإحترام الواجب للملك، أو القذف في الحياة الخاصّة للأفراد.

رابعاً: السلطة القضائية

أفردَ الدّستور البحريني الفصلَ الرابع من الباب الرابع لإختصاصاتِ السلطة القضائية، وعلى رأسها الحِفاظُ على مبادىء الدّستور، والفصْلَ في دُستورية القوانين والقرارات الصّادرة عن السلطات المختلفة؛ مع التأكيدِ على الإستقلالية التامّة للقضاء، وإلزاميةِ قرارات المَحكمةِ الدّستورية لجميعِ سلطات الدولة[75].

تعتبر السلطات السَّابقة في مملكة البحرين مُنفردة أو مجُتمعة، هياكل الدولة الرّسمية في صناعة القرار السّياسي. ولا يعني ذلك عدم وجُود هياكل وقواعدَ أخرى أقل في المستوى الوظيفي للسلطة التنفيذية، وذلك ضمن المعايير التي حدّدها القانون.

وإلى جانبِ هذه السلطات؛ هناك سُلطات غير رسمية تعدُّ من القُوى المؤثرة في إتخاذ القرار السّياسي في مملكة البحرين، وهي:

74- الفقرة (ب) من المادة (89) من دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

75- دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

1. **الجمعيات السّياسية:** تعدُّ الجمعيات السّياسية البحرينية عاملاً مؤثراً في عملية صناعة القرار، فهي صلة الوصل بين الحكومةِ والجمهور. وقد تكون ممثلة في المجلس التشريعي من خلال النّواب أو أعضاء مجلس الشّورى، حيث يَعكسون بدورهم آراء جمعياتهم من خلال مُناقشة القرارات والقوانين التي تُطرح أمام المجلس.

وقد أتاحَ الدّستور البحريني لمُواطنيه حُرية تشكيل الجمعيات السّياسية بمُختلف توجهاتها الأيديولوجية والفكرية، وذلك ضمن القوانين والتشريعات الخاصّة في هذا الجانب[76]؛ بل وتقوم مملكة البحرين بتقديمِ الدّعم المالي لهذه الجمعيات، إلى جانب إنشاء المؤسّسات الوطنية لتدريب كوادر تلك الجمعيات على مُمارسة العمل السّياسي بأكبر قدر من المهنية والإحترافية. كذلك سمحت قوانين المملكة للجمعياتِ بإنشاء وسائل إعلامها الخاصّة للتّواصل مع أعضائها وعُموم المواطنين.

2. **وسائل الإعلام:** ضمن الدّستور البحريني الحريّة الكاملة لوسائل الإعلام المختلفة، التقليدية أو الحديثة، لمناقشة قضايا الشأن العام؛ إضافة إلى إتاحتهِ للأفراد مُمارسة حُرية التعبيرعن آرائهم وأفكارهم وتوجُّهاتهم، ضمن ضوابط القانون، سواء عبرَ وسائل الإعلام التقليدية أو الحديثة. لذلك فإنّ صَانع القرار السيّاسي في مملكة البحرين، يأخذ بعين الإعتبار الرأي العام المعبّر عن الشّعب، والذي تنعكس آراءه المختلفة في وسائلِ الإعلام[77].

3. **مؤسسّات المُجتمع المدني:** نظَّمت القوانين في مملكة البحرين عمل مؤسسّات المُجتمع المدني المُختلفة.وقد شَهدت المملكة إنشاء العشرات مِن هذه المؤسسّات في السّنوات التي تلت المشروُع الإصلاحي؛ حيث أصبَح لهذه المؤسّسات تأثيرا واضحاً على الرأي العام البحريني، وبالتالي شكّلت أحد القوى غير الرّسمية في صناعة القرارات.

76- نصت المادة (27) من دستور مملكة البحرين على "حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام..".

77- نصت المادة (23) من دستور مملكة البحرين على "حرية الرأي والبحث العلمي مكفول، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية".

كذلك جاء في المادة (24) من الدستور ".. تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

الخاتمة

يُمكن تصنيف عملية صناعة القرار السيّاسي بأنّها من أهم عمليات أي نظام سياسِي. وهي نتيجة تفاعلات داخلية وخارجية. وتتأثّر هذه العَملية بشكل مُباشر بالعديد من المُتغيرات على كافّة المستويات السيّاسية والعسكريّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة.

أما من ناحية شرعية القرار السّياسي وفعّاليته، فإنّه يَكتسب هذه الصّفة عندما يكون مُمثلا لتطلعّات الجماهير، ويعكس رغباتهم وحاجاتهم الإساسية. كما أنه يعكس مدى ديمقراطيّة الدولة من خلال تفاعل الهياكل السيّاسية المختلفة الرّسمية وغير الرّسمية في صياغته؛ على عكس الأنظمة الإستبداديّة التي تصنعُ قراراتها فئة محدّدة أو حسب الأهواء والمصالح الشّخصية؛ وهو ما يُمكن وصفه بالفسادِ السّياسي في ظلِّ غياب المؤسسّات الديمقراطية، وأنظمة المحاسبة؛ والذي تكون قراراته بعيدة عن مصالح الجمهور وتطلعّاته.

وفي الحالات الطارئة، وفي ظرُوف تعطّل الدستور، ينفردُ رأس السلطة أو السلطة التنفيذية بإصدار القرارات الخاصّة؛ والتي تكون عادة دون مشاركة من الجمهور، حيث في الأوضاعِ الطّبيعية، يتمتع الجُمهور والرأي العام بدور في عملية صناعة القرار السّياسي ضمن الدّستور والقوانين السّارية.

المراجع العربية

1. احمد عارف الكفارنة، التجربة الديمقراطية الأردنية، دار قنديل، عمّان، 2008.
2. أحمد ماهر، مبادىء الإدارة بين العلم والمهارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
3. أحمد ناصوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المُجلد 21، دمشق، العدد الأول، 2005.
4. أحمد نوري النعيمي، عملية صُنع القرار في السياسية الخارجية، دار زهران، عمّان، 2011.
5. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2009.
6. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، جامعة الكويت، الكويت، 1980.
7. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحّول الديمقراطي.. إطار نظري ومفاهيمي، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، 2015.
8. بدر محمد عادل، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري البحريني، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، 2013.
9. بسيوني إبراهيم حداد، دور وسائل الإتصال في صنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
10. بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسية، مطابع الاهرام، القاهرة، 1976.
11. تركي الحمد، تكويت الدولة القطرية.. المنظور الوحدوي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
12. جابرييل.اية.الموندوجي، بنجهام باول الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبدالله، الدار الأهلية، عمّان، 1998.
13. جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، شركاء التنمية، القاهرة.
14. جمال علي زهران، من يحكُم مصر؟ دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر العالم الثالث، الطوبجي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
15. جون ج ميرشايمر وستيفن م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.
16. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمّان، 1999.
17. حسن علي إسماعيل، الحُكم الرشيد وعناصره الرئيسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، 2008.
18. حسن مصطفى المعاز، وظائف الإدارة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

19. حسن ملكاوي، أبعاد العولمة وإعادة هيكلية وسائل الإعلام، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999.

20. خالد إسماعيل سرحان، دور المعلومات في صنع القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، 2010.

21. خيري عبدالقوي، دراسة السياسة العامة، مكتبة ذات السلاسل، الكويت، 1988.

22. دستور مملكة البحرين لعام 2002 وتعديلاته.

23. رحاب جلال الدين، دور شخصية الخليفة عبدالله في عملية صُنع القرار في السياسية الخارجية للدولة المهدية، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2005.

24. روبرت كوين جوم روبو، كيفية تحسين عملية إتخاذ القرارات التنظيمية، ترجمة محمد عبدالفتاح، المجلة العربية للإدارة، العدد الثاني، عمّان، 1987.

25. زياد عبدالوهاب، آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية، موقع الحوار المُتمدن، 2009.

26. زينب بن تركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2009.

27. سعد الدين إبراهيم وآخرون، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

28. سعد أبو دية، عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمّان، 1983.

29. صلاح السيد بيومي، علم الإجتماع السياسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.

30. عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران، عمّان، 2013.

31. عبدالغفار حنفي وعبدالسلام بوقحف، تنظيم وإدارة الأعمال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1993.

32. عبدالفتاح حسين ذياب، طريقك إلى الإدارة الفعّالة، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1999.

33. عبدالقادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.

34. عبدالمنعم محفوظ، مبادىء النظم السياسية، دار الفرقان، عمّان، 1987.

35. علي بن إبراهيم النملة، الفكر بين العلم والسلطة، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.

36. علي هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية — قضايا الإستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

37. فاروق عمر العمر، صناعة القرار والرأي العام، ميريت للنشر، القاهرة، 2001.

38. فواز السعيد، صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، 2014.

39. فيربيل هيدي، الإدارة العامة.. منظور مُقارن، رتجمة محمد قاسم القريوتي، دار الفكر، عمان، 1984.

40. قتيبة السامرائي، مجلة سرّ من رأى، جامعة سامراء، المجلد 4، العدد 10، 2008.

41. قحطان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر، عمّان، 2003.

42. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، شركة الربيعان، الكويت، 1987.

43. ماجد الخضري، الرأي العام وصُنع القرار السياسي، الفطافطة الدولية للإعلان، الزرقاء، 2008.

44. ماجدة العطية، سلوك المنظمة، دار الشروق للنشر، عمّان، 2004.

45. مجدي عبدالكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

46. محمد التكريتي، صناعة القرار (محاضرات)، ملتقى التطوير الإداري، إسطنبول، 2006.

47. محمد السيد سليم، تحليل السياسية الخارجية،

48. محمد احديدو، نظرية البروقراطية، 2012 ،/http://www.marocdroit.com.

49. محمود حلمي، المبادىء الدستورية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970.

50. محمد علي محمد، أصول علم الإجتماع السياسي، المعرفة الجامعية، القاهرة، 1989.

51. معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014.

52. المعجم الوسيط.

53. منصف السليمي، القرار السياسي الأمريكي، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1997.

54. مها عبداللطيف الحديثي، العلاقة بين السياسة والإدارة في دول العالم الثالث، مجلة قضايا سياسية، جامعة صدّام، بغداد، 2000.

55. نجم الدين الغنوم، صنع القرار دراسة في سيسيولوجيا الإدارة، http://www.annajah.net/arabic/show_article.thtml?id=3077

56. نواف كنعان، القيادة الإدارية، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1995.

57. هاني إلياس الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد، بغداد، 1982.

58. يوسف زين العابدين زينل، آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب في مملكة البحرين، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، 2008.

59. إعادة التفكير في التربية والتعليم.. نحو صالح مشترك عالمي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، 2015.

المراجع الأجنبية

1. Andrew Scout, The Funtioning of International Political System, the Macmillan, New Yourk, 1967.
2. Flord Allport, Toward a science of public opinion in puplic opinion, Vo11.
3. Snyder, Richard G., H. W. Bruck and Spain, Buron, Foreign Policy Decision Making, New York, 1962.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدّمة	6
القرار السّياسي.. التعريف والمفهوم	8
عناصرُ صناعةِ القرار السّياسي	11
الفرق بين صِناعة القرار وإتخاذ القرار	12
أنواع القرارات السّياسية	13
أقسامُ القرار السّياسي	15
العوامل المُؤثّرة في صِناعة القرار السّياسي	16
أولاً: العوامل الداخلية	16
ثانياً: العوامل الخارجية	23
مستويات صناعة القرار السياسي	25
هياكل صُنع القرار السّياسي	26
أولاً الهياكل الرّسمية	26
ثانياً: الهياكل غير الرّسمية	27
أجهزة صُنع القرار السّياسي	28
مراحلُ صِناعة القرار السّياسي	29
خُطوات صِناعة القرار السياسي	30
معوقات صِناعة القرار السّياسي	32
القرار السّياسي الرّشيد	34
نموذج مملكة البحرين في صِناعة القرار السّياسي	35
الهيكل القانوني والدّستوري لمملكة البحرين	36
الخاتمة	40
المراجع العربية	41
المراجع الأجنبية	45

آخر إصداراتنا

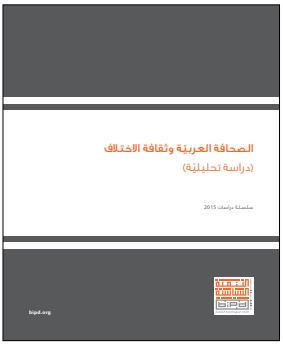

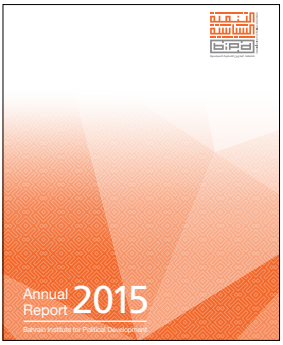

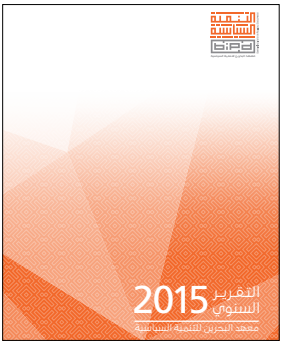

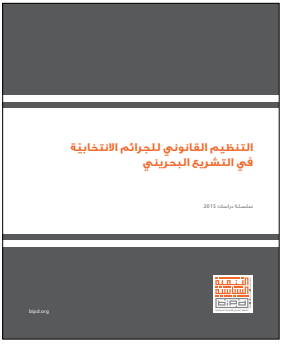

bipd.org

@bipdbh